قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة التعاون الفنى ودراسات الجدوى (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة التعاون الفنى ودراسات الجدوى (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى أول رجب سنة ١٤١٤ هـ (الموافق ١٤ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٦ رمضان سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٨ مارس سنة ١٩٩٤ م

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ — ٢٢٥

التعـديل الأول

لاتفـاقية منحـة

بين

جمهـورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

للتعـاون الفنى ودراسـات الجـدوى (مرحلة ثانية)

بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٣

التعديل الأول، بتاريخ / /١٩٩٣ لاتفاقية المنحة المؤرخة ٢٣ سبتمبر ١٩٩٢، بين جمهورية مصر العربيـــة (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ، ممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) للتعاون الفنى ودراسات الجدوى (مرحلة ثانية) .

بند ١ — يعدل اتفاق المنحة بموجب هذا الاتفاق كما يلى :

(أ) يعدل بند (٣ — ١) بإحلال عبارة " عشرين مليون دولار أمريكى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) " بدلا من عبارة " عشرة ملايين دولار أمريكى (١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) " .

بند ٢ — يحذف الملحق رقم ١ ، وصف المشروع ، والجدول رقم ١ ، الخطة المـالية التوضيحية ، كلية ويحل محلهما الملحق رقم ١ والجدول رقم ١ المرفقين .

بند ٣ ـــ التصديق :

يتخذ الممنوح جميع الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل وسوف تخطر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهذا التصديق فى أسرع وقت ممكن .

بند ٤ ـــ لغة التعديل :

حرر هذا التعديل من أصلين باللغتين العربية والانجليزية ولكل منهما نفس الحجية وعند الغموض أو الاختلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

بند ٥ ـــ فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره تظل اتفاقية المنحة سارية المفعول ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها ونفاذا لما نصت عليه من أحكام .

بند ٦ ـــ يصبح هذا التعديل ساريا من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهادا على ما تقدم فقد تم فى التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذه الاتفاقية بأسماء الممثلين المفوضين تفويضا صحيحا لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، واستلامها .

جمهورية مصر العربية

الاسم : د. موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

الاسم : د. حسن سليم

رئيس قطاع التعاون الاقتصادى

مع الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : روبرت ه. بليترو

السفير الأمريكى

الاسم : هنرى ه. باسفورد

مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مصر

ملحق (١)

وصف المشروع

مقدمة :

من أجل الارتقاء والحفاظ على النمو الاقتصادى تتلقى مصر مساعدات عديدة من المنح والقروض، سواء من المصادر الثنائية أو من المصادر الجماعية ، وتعد الدراسات والتحليلات ضرورية للمساعدة فى تحديد أولوية المجالات لتلقى مثل هذه المساعدات وتوجيهها بالاسلوب الأكثر فعالية . وللحكومة المصرية مصادر مالية محدودة لتمويل حجم الدراسات المطلوبة لجعل مستوى برنامج المساعدات التى تتلقاها من المانح أكثر فعالية . وستظل الدراسات والتحليلات مطلوبة لمساعدة الحكومة المصرية لتحديد مساعدات التنمية الاقتصادية وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية القصوى ؛ولمساعدة القطاع الخاص فى اتخاذ قراراته الاستثمارية .

وفى مفهوم برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن تشريعات الحكومة الأمريكية تتطلب قبل تخصيص أرصدة البرنامج أن يكون هناك تحليلات تفصيلية واسعة من الناحية الفنية والإدارية والاقتصادية والمالية والبيئية والهندسية وكذلك العناصر الأخرى لتصميم المشروع .

تطلب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضا تحليلات سابقة على الاستثمارات باعتبارها من أوجه الممارسات الإدارية الصحيحة وذلك من أجل تجنب المشاكل التى تحدث أثناء تنفيذ المشروع كلما أمكن ذلك .

وسوف تستمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة أيضا فى طلب مصدر تمويل لتمويل الدراسات والتقديرات للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخدمات تقييم ومراقبة المشروع — هذا بالإضافة إلى اختيار أنشطة المساعدة الفنية التى تتفق مع الاستراتيجية الحالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ومشروع هذه المتابعة الجديدة يسمى مشروع التعاون الفنى ودراسات الجدوى ـ مرحلة ثانية (مشروع رقم ٢٦٣ ـ ٢٢٥) . وهو مشروع لاحق لسلسلة طويلة من مشروعات التعاون الفنى ودراسات الجدوى التى مولت أنشطة متنوعة ذات فائدة مشتركة لكل من مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة .

من المتوقع أن تساهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى هذا المشروع بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى وسيكون ذلك خاضعا لتوافر الأرصدة . وفى مقابل ذلك من المتوقع أن تساهم الحكومة المصرية بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى (المعادل بالجنيه المصرى) من حساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (حساب الأمانة 800 ـ FT).

وعن طريق الاستمرار فى تحديد وتطوير وتنفيذ ومراجعة وتقييم أولويات أنشطة التنمية فإن هذا المشروع سوف يساعد كلا من الحكومة المصرية والأمريكية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة لمقابلة احتياجات أولويات التنمية فى مصر .

هذا المشروع يملأ الفراغ الهام فى جهود تخطيط التنمية والاستثمار فى مصر نظرا لقلة المبالغ المخصصة للدراسات الفنية والجدوى وتصميم المشروعات والتقييم .

أن المشروع رقم ٢٢٥ سوف يمول أيضا الدراسات والمساعدة الفنية لأنشطة الهيئات التطوعية الخاصة فى القطاعات والمجالات التى تتفق مع أولويات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما تضمنتها استراتيجية بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمصر ، وتلعب الهيئات التطوعية الخاصة دورا هاما ـ يلقى على نحو متزايد تقديرا من الحكومة المصرية ـ فى توفير الخدمات الأساسية وبرامج التوعية على المستوى الجماعى ، وسوف تتلقى الهيئات التطوعية الخاصة الأمريكية الدعم الفنى والمالى من المشروع .

أنشطة المساعدة الفنية الممولة من المشروع عادة تكون استجابة لطلبات من جهات القطاع الخاص أو العام المصرى التى تتطلب اقتراحات مبتكرة لحل المشكلة أو تكنولوجيا متقدمة لتحسين العمليات .

وسيمول المشروع رقم ٢٢٥ أيضا المؤتمرات ، الندوات والحلقات الدراسية التى تعقد فى الولايات المتحدة أو فى دول أخرى . هذا النشاط له أهمية خاصة لمصر لتقديم فرصة للمتخصصين المصريين لمسايرة التطورات الأخيرة فى مجالات متعددة .

٢ ـ هدف المشروع : الهدف من المشروع هو تمكين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لاتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة لمقابلة احتياجات التنمية .

٣ ـ الغرض من المشروع : الغرض من المشروع هو مساعدة مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تحديد وتطوير وتنفيذ ورقابة وتقييم أولوية أنشطة التنمية .

٤ ـ أثر المشروع : أغلب المستفيدين مباشرة وفورا من هذا المشروع هم الجهات المصرية المختلفة من القطاع الخاص والقطاع الحكومى التى سوف تتعاون فى تنفيذ أنشطة المشروع سواء كانت دراسات الجدوى والتقييم أو المساعدة الفنية .

وسوف تستفيد بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة أيضا مباشرة من مختلف الدراسات والتحليلات وأعمال التصميم التى تسبق تمويل وتنفيذ برامج المشروع.

وسوف يؤدى التقييم والأنشطة الأخرى لدعم الرقابة على المشروع إلى تمكين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من قياس التقـــدم فى التنفيذ بالدقة وفى الوقت المناسب مما يترتب عليه فعالية أكثر فى إدارة برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر .

إن المستفيدين غير المباشرين هم الذين يتلقون مســـاعدة فنية وأنشطة الهيئات التطوعية الخاصة و / أو دراسات الجدوى التى تؤدى لاستثمارات جديدة . وســـوف يتضمن المشروع رقم ٢٢٥ التركيز بصفة خاصة على مشـــاركة المرأة فى مثل هذه الأنشطة .

٥ ـ وصف المشروع : المرحلة الثانية لمشروع التعاون الفنى ودراسات الجدوى من المتوقع أن تدعم وتبنى على الإنجازات السابقة لمشروعات التعاون الفنى ودراسات الجدوى المنفذة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية .

متابعة هذا المشروع ستكون وسيلة فى مساعدة الحكومة المصرية وجهات القطاع الخاص والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة لمقابلة احتياجات التنمية والرقابة والتقييم على المشروعات الجارية .

سيمول المشروع تكاليف العملة المحلية والأجنبية لنوعين من الأنشطة :

ـ الدراسات القطاعية والفنية ودراسات الجدوى ، التصميم والأنشطة السابقة على المشروع ، التقديرات القطاعية ، التقييم والمراجعة ، المساعدة الفنية ، المؤتمرات ،

الندوات والحلقات الدراسية والأنشطة التى تعجل تنفيذ برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر (لتشمل مساعدة بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مسئولياتها عن التنفيذ والرقابة والمحاسبة) .

ـ أنشطة الهيئات التطوعية الخاصة .

٦ ـ التنفيـــذ : إن المشروع رقم ٢٢٥ سوف يدار من خلال مكتب برنامج بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وسوف تنفذ الأنشطة الفرعية الفردية بواسطة مكاتب البعثة الفنية المختلفة ومن الجانب المصرى سوف تكون وزارة التعاون الدولى هى الطرف الأساسى المقابل من جهة الحكومة المصرية ـ بينما سوف تلقى على عاتق الهيئات المنفذة الفنية المتنوعة والقطاع العـــام والخاص مسئوليات تنفيذ الأنشطة يوم بيوم .

من الممكن استخدام المبالغ المتاحة فى المشروع رقم ٢٢٥ لاستكمال الأنشطة القائمة والمنفذة من خلال المشروع رقم ١٠٢ (التعاون الفنى ودراسات الجدوى) ولذلك إذا كانت الأنشطة التى تم الموافقة عليها مسبقا تحتاج إلى أموال إضافية . ومن المقرر أن المشروع رقم ١٠٢ سوف ينتهى فى أغسطس ١٩٩٤، وأى أنشطة تم تمويلها أصلا من خلال المشروع رقم ١٠٢ ولم تستكمل فى هذا التاريخ سوف يتم استخدام مبالغ المشروع رقم ٢٢٥ لاستكمالها على نحو متسلسل . وسوف يتم إخطار وزارة التعاون الدولى فى حالة تنفيذ مثل هذا الاختيار .

٧ ـ ملخص الخطة المـالية : تقدر مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية طوال حياة المشروع بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى وسيخضع ذلك لتوافر الأرصدة ، ويشمل التمويل بالدولار وبالعملة المحلية للأنشطة المذكورة بعاليه .

ومساهمة الحكومة المصرية بالمعادل لمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى (١٠٠ مليون جنيه مصرى) . من المتوقع أن يصل إجمالى التكاليف طوال حياة المشروع مبلغ ٨٠ مليون دولار امريكى . إجمالى تكاليف مساهمة الحكومة المصرية ســـوف تأتى من الحساب الخاص لأنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (حساب الأمانة FT-800) ولا يتضمن ذلك المساهمات على أساس عينى ومساهمات من القطاع الخاص والجهات غير الحكومية (جدول ١) يوضح الخطة المـالية التوضيحية للمشروع .

جدول رقم (١)

الخطة المالية التوضيحية — مشروع رقم (٢٦٣ — ٢٢٥)
التعاون الفنى ودراسات الجدوى — التعديل الأول

عناصر المشروع	مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (القيمة بالألف دولار)				مساهمة الحكومة المصرية طوال حياة المشروع (القيمة بالألف جنيه مصرى)
	تعاقدات سابقة	تعاقدات العام المالى ١٩٩٣	إجمالى التعاقدات خلال هذا التعديل	التعاقدات طوال حياة المشروع	
١ — دراسات جدوى، دراسات فنية، دراسات قطاعية، تصميم برنامج أو مشروع، أنشطة سابقة للمشروع، مساعدات فنيـــة، تقديرات، تقييم ومراجعة، مؤتمرات، ندوات وحلقات دراسية وأنشطة تعجل تنفيذ برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر	٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
٢ — أنشطة الهيئات التطوعية الخاصة	٥,٠٠٠	٧,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
احتياطى	—	—	—	٢,٠٠٠	—
إجمالى	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

ملحوظة : ١ — إجمالى المساهمات النقدية للحكومة المصرية سوف تقدم من الحساب الخاص لأنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (حساب الأمانة 800 - FT) .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة التعاون الفنى ودراسات الجدوى (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الامريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٤/٣/٨؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية منحة التعاون الفنى ودراسات الجدوى (مرحلة ثانية) بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٩/١٤ ،

صدر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ ،

وزير الخارجية

عمرو موسى